فتح الودود

في بيان

المقام المحمود

تأليف

أبي أنس عبد الإله بن محمد الضالعي

تقديم

فضيلة الشيخ يحيي بن علي الحجوري

فضيلة الشيخ محمد بن عبد الله الإمام

الشيخ أبي عمرو عبد الكريم الحجوري



فتح الودود

في

بيان المقام المحمود



الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

رقم الإيداع : ٤٥٠٥ / ٢٠٠٨م

دار عمر بن الخطاب
للنشر والتوزيع

جمهورية مصر العربية - القاهرة - عين شمس

محمول : ٠٠٢٠١٢٤٦١٨٣٣٦

فتح الودود

في

بيان المقام المحمود

تأليف

أبي أنس عبد الإله بن محمد الضالعي

تقديم

فضيلة الشيخ

يحيى بن علي الحجوري

فضيلة الشيخ

محمد الإمام

فضيلة الشيخ

عبد الكريم الحجوري

دار عمر بن الخطاب

للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة شيخنا
يحيى بن علي الحجوري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فقد طالعت هذه الرسالة المسماة: «فتح الودود في بيان المقام المحمود» فرأيتها رسالة طيبة في بابها، جزى الله جامعها خيرًا.

يحيى بن علي الحجوري

رجب ١٤٢٨هـ

مقدمة شيخنا
محمد بن عبد الله الإمام

الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم.

أما بعد:

فقد اطلعت على رسالة الأخ/ عبد الإله الضالعي، وعبد الرحمن بن علي بن ناصر[1] التي عنوانها: «فتح الودود في بيان المقام المحمود» فوجدتها رسالة قيمة صالحة للاستفادة منها والنشر لها.

فالله أسأل أن يوفق صاحباها للإقبال على العلم والعمل به، والخدمة للإسلام وأهله.

* * *

(١) إنما أنزل إليَّ بعض الكتب.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

أما بعد:

فيقول ربنا ﷻ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣].

ويقول -تبارك وتعالى-: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران:٨٥].

وإن الإسلام العتيق الذي لم يدخله الدخيل كما جاء به رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هو الذي سار عليه سلف الأمة وأئمتها المهتدون وخلفهم الصالحون.

وإن الدفاع عن عقيدة السلف وإبراز معتقدهم الصحيح لهو أولى وأجرى من الدفاع عن أراضي الإسلام، وكل ذلك واجب لا يجوز التفريط فيه.

وقد قرأ عليَّ أخونا الفاضل أبو أنس عبد الإله الضالعي -حفظه الله- ما كتبه هو والأخ عبد الرحمن بن علي بن ناصر(١) من: «فتح الودود في بيان المقام المحمود» فرأيتها رسالة قيمة أبانا فيها التفسير الصحيح للمقام المحمود وعدم صحة تفسيره بإجلاس الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم على

---

(١) إنما أنزل إليَّ بعض الكتب.

عرشه، وأن هذا القول لا ينسب إلى السلف لعدم صحة الدليل على ذلك، ولعدم صحة ذلك القول إلى السلف الصالح.

وبيان وجه إنكار بعض الأئمة على من ردَّ هذا القول وتوجيه إنكاره.

كل ذلك بنقاش علمي متين، ونقل عن أئمة الدين، مع اختصار وهو المطلوب؛ إذ أُتي على المقصود لاسيما مع برود الهمم وفتور العزائم في هذه الأعصار عن جرد المطولات الكبار.

فجزاهما الله خيرًا، ووفقنا وإياهما لِـمَا يحبه ويرضاه.

كتبه

أبو عمرو عبد الكريم الحجوري

١٣ رجب ١٤٢٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا (٧٠) يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الحشر:١٨].

أما بعد: فإنّ خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشرّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فلله الحمد على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ [النحل:١٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾ [النحل: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَأَسۡبَغَ عَلَيۡكُمۡ

نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ [لقمان:٢٠].

فله الحمد على نعمة الإسلام، ونعمة السنة، ونعمة طلب العلم، فله الحمد على نعمه الظاهرة والباطنة.

اعلم أخي في الله رعاك الله، أن مسائل العقيدة من أهم المسائل التي ينبغي لطالب العلم أن يهتم بها، ويحرص على فهمها، ويستقي أدلتها من الكتاب والسنّة، ثم يسعى لبذل الجهد في تفهمها تفهمًا دقيقًا كما أراد الله ورسوله، على فهم سلفه السابقين من الصحابة والتابعين وتابعيهم، رضي الله عنهم أجمعين، ولا يلتفت بعد ذلك إلى الأقوال الغريبة الشاذة المخالفة لكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأن الله لم يتعبدنا بقول إنسان كائنًا من كان، وإنما تعبدنا بما جاء في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف:٣].

وهذا الذي ينبغي أن يسلكه المسلم في هذه الحياة حتى يلقى الله عزّ وجل، لكي يقبل علمه ، ويثاب على فعله وقوله.

وإن من أهم الأمور وأخصها، لهيْ أمور الغيب التي لا يعلمها إلا الله، ويطلع عليها من يشاء من رسله، فينبغي علينا جميعًا أن نعلم أن هذه الأمور، أي أمور الغيب لا تؤخذ إلا من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وإن من تلك الأمور والمسائل لهي هذه المسألة المهمة التي نحن في صددها، وهي مسألة «المقام المحمود»، فقد تنازع الناس فيها، وسفكت بسببها دماء، وتفرقت أقوالهم فيها في بطون الكتب، وكلٌّ أدلى لقوله بدليل.

فاستشرنا بعض الإخوان الأفاضل بجمع شواردها، وترتيب فوائدها، مع ذكر أدلتها، والحكم عليها بقواعد أهل الحديث، وبيان الراجح من هذه الأقوال من المرجوح، فأشاروا عليّ بذلك، فيسّر الله لنا جمعها، وبيان أدلتها، والحكم عليها، فله الحمد والمنّة على تيسيره، وسمّيتها: بـ «**فتح الودود في بيان المقام المحمود**».



كلمة شكر

قال رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»، من حديث أبي هريرة رواه الترمذي (٦/ ٨٧) وقال: حديث صحيح. وصححه شيخنا، وقال: على شرط مسلم كما في الصحيح المسند (٢/ ٣٥١) ح(١٣٣٠).

فأشكر أخانا المفضال الشيخ أبا عمرو الحجوري على ما فرّغ لي من وقته في قراءتي عليه هذه الرسالة، وأتحفني بفوائد قيّمة، فبارك الله فيه وجزاه الله خيرًا، وجعل ذلك في ميزان حسناته، وثبّتنا الله وإياه على المنهج السلفي إلى الممات.



تمهيد

لقد أحببت أن أذكر لك في هذه المقدمة جملة الأقوال التي قيلت في المقام المحمود، ليسهل استيعابها قبل أن أذكر تفاصيلها، وهاك رعاك الله تلك الأقوال:

١ – إن المقام المحمود هو الشفاعة.

٢ – إن المقام المحمود هو إخراجه صلى الله عليه وسلم طائفة من النار.

٣ – إن المقام المحمود هو أخذه صلى الله عليه وسلم بحلقة باب الجنة.

٤ – إن المقام المحمود هو إعطاؤه صلى الله عليه وسلم لواء الحمد.

٥ – إن المقام المحمود هو أنه صلى الله عليه وسلم يشفع رابع أربعة.

٦ – إن المقام المحمود هو أن يكون صلى الله عليه وسلم بين ربه وجبريل.

٧ – إن المقام المحمود هو مطلق في كل مقام يجلب الحمد من أنواع الكرامات.

٨ – إن المقام المحمود هو إقعاد النبي صلى عليه وسلم على عرش الله.

وبعد هذا الإجمال هاك تفصيل تلك الأقوال، فأقول وبالله أستعين:



القول الأول:
أن المقام المحمود هو الشفاعة

وهذا مذهب جمهور أهل العلم، بل نقل الإجماع على ذلك، وقد تواترت الأدلة في الدلالة على ذلك، فمنها:

١- ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨/ ٣٩٩) رقم (٤٧١٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما يقول: إن الناس يصيرون يوم القيامة جثا، كل أمة تتبع نبيها، يقولون: يا فلان، اشفع لنا، يا فلان اشفع لنا، حتى تنتهي الشفاعة إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فذاك يوم يبعثه الله المقام المحمود.

قال شيخنا مقبل رحمه الله في «الشفاعة» ص (٤٠): هذا الحديث موقوف، لكنه قد جاء رفعه عند ابن جرير (١٥/ ١٤٦) من حديث محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، قال: ثنا شعيب بن الليث قال: ثني الليث، عن عبيدالله بن أبي جعفر أنه قال: سمعت حمزة بن عبدالله يقول: سمعت عبدالله بن عمر يقول: قال رسول الله، وذكر الحديث وقال: رجاله رجال الصحيح.

٢- وروى الترمذي (٤/ ٣٦٥) بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩]، سئل عنها قال: «هي الشفاعة».

قال شيخنا مقبل رحمه الله في «الشفاعة» (٤٢): حديث حسن، والحديث أخرجه أحمد (٢/ ٤٧٨)، وأخرجه أحمد أيضًا (٢/ ٤٤١، ٤٤٤، ٥٢٨)، وابن جرير

(١٥/ ١٤٥)، وأبونعيم في «الحلية» (٨/ ٣٧٢)، وفي «أخبار أصبهان» (٢/ ٣٦٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٢٠٧-٢٠٨)، والحديث حسنه الترمذي، وهو حسن لغيره، لأن داود بن يزيد ضعيف، كما في «التقريب»، ووالده يزيد مجهول الحال، فقد قال الحافظ في «التقريب»: مقبول، يعني إذا توبع، وإلا فليّن. وقال الألباني رحمه الله: حديث صحيح. وإسناده ضعيف، وحسنه الترمذي، لأن له شاهد من حديث كعب بن مالك في «السنة» لابن أبي عاصم (٣٥٠)، وقال -أي الشيخ الألباني- في «الصحيحة»: وهو كما قال -أي الترمذي-، أو أعلى، فإن له شواهد كثيرة أوردها الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٥٥-٥٨)، وانظر «الصحيحة» (٥/ ٤٨٤-٤٨٥) رقم (٢٣٦٩).

٣- وروى الترمذي رحمه الله (٤/ ٣٧٠) بسنده إلى أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر» وساق الحديث إلى أن قال: «فيقال: ارفع رأسك، سل تعطَ، واشفع تشفّع، وقل يسمع لقولك، وهو المقام المحمود، الذي قال الله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩]».

قال شيخنا مقبل رحمه الله في «الشفاعة» (٥٢-٥٣): هذا حديث حسن وقد روى بعضهم هذا الحديث عن أبي نضرة عن ابن عباس بطوله.

٤- حديث كعب بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «يحشر أو يبعث الناس يوم القيامة، فأكون أنا وأمتي على تلٍّ، فيكسوني ربي حلة خضراء، ثمّ يؤذن لي، فأقول ما شاء الله أن أقول، فذلك المقام المحمود».

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٠٩)، والطبراني (١٩/ ٧٢) رقم الحديث (١٢٢٠)، وفي «الأوسط» (٨٧٩٧) من طريق الوليد به، وأخرجه الطبراني (١٩/ ٧٢) رقم الحديث (١٤٢) من طريق صدقة بن عبدالله، عن الزبير به. وأخرجه ابن حبان [الإحسان] (٦٤٤٥)، والحاكم (٢/ ٣٦٣)، وأحمد (٣/ ٤٥٦) من طريق محمد بن حرب قال: ثني الزبيري عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب بن مالك مرفوعًا، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. وهو كما قال، انظر «الصحيحة» (٥/ ٤٨٥)، و«السنة» لابن أبي عاصم (٣٥٠-٣٥١).

وكما هو معلوم أن الأدلة من السنة على أن الشفاعة هي المقام المحمود، قد بلغت مبلغ التواتر فهي كثيرة جدًّا، كما ذكر هذا الشوكاني في فتح القدير(٣ / ٣٤٩) ، ولكن طلبًا للاختصار ذكرنا بعضها فقط خشية الإطالة، وانظر مزيدًا لذلك كتاب شيخنا مقبل رحمه الله «الشفاعة».



أقوال أهل العلم في ترجيح أن المقام المحمود هو الشفاعة

فقد رجح هذا القول جمهور أهل العلم، بل نقل بعضهم الإجماع على هذا القول، وممن رجح هذا القول من الأئمة، ما يلي:

١- ابن جرير الطبري، قال رحمه الله في «تفسيره» (١٥/ ١٤٤-١٤٥): وأولى القولين بالصواب في ذلك ما صح به الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وقال أيضًا: ثم اختلف أهل التأويل في معنى ذلك المقام المحمود فقال أكثر أهل العلم ذلك هو المقام الذي هو يقومه صلى الله عليه وعلى آله وسلم يوم القيامة للشفاعة، ليريحهم ربهم من عظيم ما هم فيه من شدة ذلك اليوم.

٢- القرطبي، قال رحمه الله في «تفسيره» (١٠/ ٣٠٩): وقد اختلف في المقام المحمود إلى أربعة أقوال، الأول وهو أصحها: الشفاعة للناس يوم القيامة.

٣- البغوي، قال رحمه الله في «تفسيره» (٥/ ٧٦): والمقام المحمود هو مقام الشفاعة لأمته؛ لأنه يحمده فيه الأولون والآخرون.

٤- الحافظ ابن حجر، قال رحمه الله في «الفتح» (١/ ٤٢٧): وجاءت الأحاديث في إثبات الشفاعة متواترة، ودل عليها قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩]، والجمهور على أن المراد بها الشفاعة، وبالغ الواحدي فنقل الإجماع فيها، ولكنه أشار إلى ما جاء عن مجاهد، وزيّفه.

وقال رحمه الله: والراجح أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة، وقد رجح

هذا القول أيضًا ابن كثير في«البداية والنهاية»، والقاضي عياض في «الشفاء» وابن خزيمة في «التوحيد» والشيخ عبيد الجابري في«إمداد القاري»، وغيرهم، وهو قول جمهور أهل العلم، وهذا القول الذي ينبغي اعتقاده، لدلالة الأدلة الصحيحة الصريحة عليه.



ترجيح هذا القول على غيره من وجوه أخرى

١- إن أدلته صحيحة بخلاف غيره، فبعض الأقوال لها أدلة صحيحة غير صريحة، وبعضها أدلتها صريحة غير صحيحة، بل ذكر الشوكاني رحمه الله في «فتح القدير» (٣/ ٣٤٩) أن الأدلة فيها متواترة، فقال رحمه الله: إن الأحاديث الصحيحة الواردة في تعيين المقام المحمود متواترة، فالمصير إليه متعين.

٢- سلامة أدلته من التعارض.

٣- إن تفسير المقام المحمود بالشفاعة موافق للمعنى في المقام المحمود، فإن معناه أنه المقام الذي يقومه صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ويحمده الناس على ذلك، وقد عرّفه بهذا غير واحد من أهل العلم، فشفاعته صلى الله عليه وعلى آله وسلم للناس، من أعظم ما ينتفع بها أهل الموقف، فيحمدونه على ذلك.

٤- إن هذا التفسير جاء عن أكثر أهل العلم، بل نقل بعضهم الإجماع على ذلك.



القول الثاني: أن المقام المحمود هو إخراجه صلى الله عليه وسلم طائفة من النار

وهذا القول هو قول جابر بن عبدالله الأنصاري رضي الله عنهما، لما رواه مسلم عن يزيد الفقير قال: كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج، فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد الحج، ثم نخرج على الناس، فمررنا على المدينة فإذا جابر بن عبدالله رضي الله عنهما يحدث الناس أو القوم إلى سارية، عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: إذا هو قد ذكر الجهنميين، قال: قلت له: يا صاحب رسول الله، ما هذا الذي تحدثون والله تعالى يقول: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران:١٩٢]، وقوله: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة:٢٠]، فما هذا الذي تقولون؟

فقال له: أتقرأ القرآن؟ فقلت: نعم، فقال: هل سمعت بمقام محمد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الذي يبعثه الله عزّ وجل فيه؟ قلت: نعم، قال: فإنه مقام محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم الذي يخرج الله به من يخرج.

فقول جابر رضي الله عنهما هذا له حكم الرفع لأن الأحاديث قد دلت على إخراج الموحدين من النار .

ومما يدل عليه أيضًا، ما رواه البخاري برقم (٧٤٤٠) من حديث أنس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وفيه: وقد سمعته يقول: «فأخرجهم وأدخلهم الجنة، حتى ما يبقى في النار إلا من حبسه القرآن،

أي أوجب عليه الخلود، ثم تلا هذه الآية ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩]»، قال: وهذا المقام المحمود الذي وعده نبيكم صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

ففي هذا الحديث الصحيح دلالة واضحة أن إخراج طائفة من النار من المقام المحمود.



القول الثالث: أن المقام المحمود هو أخذه صلى الله عليه وسلم بحلقة باب الجنة

ذكر هذا القول البغوي في تفسيره (٣/ ١٢٠) واستدل لهذا القول بحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «إن الشمس لتدنو حتى يبلغ العرق نصف الآذان، فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم عليه الصلاة والسلام، فيقول: لست صاحب ذلك، ثم بموسى عليه الصلاة والسلام، فيقول: لست صاحب ذلك، ثم بمحمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فيشفع بين الخلق، فيمشي حتى يأخذ بحلقة الجنة، فيومئذ يبعثه مقامًا محمودًا».

رواه الإمام البخاري موصولًا برقم (١٤٧٥) إلا الفقرة الأخيرة، وهي قوله: «فيمشي حتى يأخذ بحلقة باب الجنة»، فرواها معلقة من طريق عبدالله بن صالح كاتب الليث عن الليث، ووصلها ابن خزيمة برقم (٣٤٨-٣٤٩) من طريق عبدالله بن عبد الحكم وشعيب عن الليث به، وأوصلها أيضًا من طريق يونس بن عبد الأعلى، قال: ثنا يحيى بن بكير، قال: ثنا الليث به، وأوصلها الطبراني في «الأوسط» برقم (٨٧٢٠) من طريق مطلب، عن عبدالله بن صالح، عن الليث به، وكذا وصلها ابن منده من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، قال حدثنا أبي وشعيب، عن الليث به.

فالظاهر والله أعلم أن هذه الزيادة صحيحة، وذلك أن يحيى بن بكير رواها بذكر الزيادة وبدونها، فيحتمل الوجهين، ووافقه على الزيادة شعيب بن

الليث وعبدالله بن عبدالحكم وعبدالله بن صالح كاتب الليث، والله أعلم.

فعلى هذا، تكون شفاعته صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ثم أخذه بحلقة باب الجنة من المقام المحمود، ولا تنافي بين ذلك كما سيأتي من كلام ابن القيم في تعدد المقامات يوم القيامة، والله أعلم.



القول الرابع: أن المقام المحمود إعطاؤه صلى الله عليه وسلم لواء الحمد

ذكر هذا القول الشوكاني في فتح القدير (٣/ ٢٥٢)، وابن حجر في الفتح (٨/ ٥١٠) والقرطبي في تفسيره (٩- ١٠/ ٢٠١) واستدل لهذا القول بما جاء عند الترمذي من حديث أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي آدم فمن دونه إلا تحت لوائي». وفي سنده ابن جدعان علي بن زيد.

وقد أخرجه أحمد (٣/ ٢)، وابن ماجه في «الزهد» من طريق علي بن زيد به، وأخرجه أحمد (١/ ٢٨١) و (١/ ٢٩٥) من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة قال: خطبنا ابن عباس.. فذكره مطولًا.

وأخرجه أحمد (٢/ ٥٤٠)، ومسلم في «صحيحه» في الفضائل باب تفضيل نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم على جميع الخلائق، رقم الحديث (٢٢٧٨) و (٤/ ١٧٨٢)، وأبوداود في «سننه» رقم الحديث (٤٦٤٥)، وفي «عون المعبود» (١٢/ ٤٢٦)، والبيهقي في «الدلائل» (٥/ ٤٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وهذا الحديث ليس فيه تصريح على أن لواء الحمد من المقام المحمود، لا من قريب ولا من بعيد.

* * *

القول الخامس: أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم يشفع رابع أربعة

ذكر هذا القول ابن حجر في الفتح (٨ / ٥١٠) واستدل لهذا القول بما رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٥/)، قال رحمه الله: ثنا ابن بشّار، قال: حدثنا عبدالرحمن، ثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، قال: ثنا أبوالزعراء، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، في قصة ذكرها، قال: «ثم يأمر بالصراط فيضرب على جسر جهنم، فيمر الناس بقدر أعمالهم، يمر أولهم كالبرق، وكأسرع البهائم، ثم كذلك حتى يمر الرجل سعيًا، ثم مشيًا، حتى يجيء آخرهم يتلبط على بطنه، فيقول: رب لما أبطأت بي، فيقول: إني لم أبطئ بك، إنما أبطأ بك عملك، قال: ثم يأذن الله في الشفاعة، فيكون أول شافع جبريل عليه السلام روح القدس، ثم إبراهيم عليه الصلاة والسلام خليل الرحمن، ثم موسى أو عيسى».

قال أبو الزعراء: لا أدري أيهما قال، «ثم يقوم نبيكم عليه الصلاة والسلام رابعًا، فلا يشفع أحد بعده فيما يشفع فيه، وهو المقام المحمود الذي ذكر الله عزّ وجل: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩]».

رواه أحمد والنسائي في «الكبرى» (١١٢٩٦)، وأبو داود الطيالسي (٣٨٩)، والطبراني (٩٧٦٠) من طريق سلمة بن كهيل به، وسلمة بن كهيل متروك، كما قال الحافظ في «التقريب»، وقال الحافظ (١١/ ٥٢٠): وهذا الحديث لم يصرح فيه برفعه، وقد ضعفه البخاري، وقال: المشهور قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «أنا أول شافع». اهـ

ورواه الحاكم (٤/ ٤٩٦)، والبيهقي في «البعث» (٦٥٧) من طريق سفيان به، وقال البخاري في «التاريخ» (٥/ ٢٢١): أبو الزعراء روى عن ابن مسعود ولا يتابع في حديثه، وقال ابن كثير في «النهاية» (٢٠/ ٢٣٠): حديث غريب جدًّا.

وأيضًا هذا الحديث مع ضعفه قد خالف ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من قوله: «أنا أول شافع»، كما جاء من حديث أنس وأبي هريرة وغيرهما، فالقول إن هذا القول من المقام المحمود قول بعيد.



القول السادس: أن يكون الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم بين ربه وجبريل فيغبطه أهل الجمع

وذكر هذا القول ابن حجر في الفتح (٨/ ٥١٠) واستدل لهذا القول بما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩] قال: يجلسه فيما بينه وبين جبريل، ويشفع لأمته فذلك المقام المحمود.

رواه الطبراني وفي سنده ابن لهيعة وهو ضعيف، وعطاء بن دينار، قيل لم يسمع من سعيد بن جبير. انظر «مجمع الزوائد» (٧/ ١٤٢)

واستدلوا أيضًا بما أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن سعيد بن أبي هلال أحد صغار التابعين، أنه بلغه: أن المقام المحمود أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يكون يوم القيامة بين الجبار وبين جبريل، فيغبطه بمقامه ذلك أهل الجمع. الأثر مرسل بل معضل، فلم يصح دليلًا على هذا القول.



القول السابع: أنه مطلق في كل مقام يجلب الحمد من أنواع الكرامات

ذكره صاحب «الكشاف» والمقتدون به في التفسير فقال الزمخشري: ومعنى المقام المحمود الذي يحمده القائم فيه وكل من رآه وعرفه وهو مطلق في كل ما يجب الحمد من أنواع الكرامات (الكشاف) (٢/ ٣٧٢) .

قال الشوكاني رحمه الله في «فتح القدير» (٣/ ٣٤٩): ويجاب عنه بأن الأحاديث الصحيحة الواردة في تعيين المقام المحمود متواترة، فالمصير إليها متعين، وليس في الآية عموم في اللفظ حتى يقال الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

ومعنى قوله: (وهو مطلق في كل ما يجلب الحمد) أنه عام في كل ما هو كذلك، ولكنه يعبر عن العام بلفظ المطلق، كما ذكره في ذبح البقرة، ولهذا قال هنا: وقيل المراد الشفاعة، وهي نوع واحد مما يتناوله، يعني لفظ المقام، والفرق بين العموم البدلي والعموم الشمولي معروف فلا نطيل بذكره.

قال ابن القيم رحمه الله في «البدائع» (٤/ ١٠٦): ومقاماته المحمودة في الموقف متعددة، كما دلت عليه الأحاديث، فكان في التنكير من الإطلاق والإشاعة ما ليس في التعريف، ويقصد بذلك كلمة مقام في الآية.

* * *

القول الثامن: أن المقام المحمود إقعاد النبي صلى الله عليه وسلم على عرش الله

واستدل أهل هذا القول بأدلة مرفوعة وموقوفة ومقطوعة، فالأدلة المرفوعة:

١- حديث ابن مسعود، قال الإمام الذهبي رحمه الله في «العلو» (١/ ٧١٦) [طبعة دار الوطن] رقم (٢٠٢): حديث أبي أحمد عبيدالله بن العباس الشطوي، نا أبو العباس محمد بن سفيان الحنائي حبشون، نا محمد بن عبد الرحيم والحسن بن حماد، قالا: نا أحمد بن يونس، عن سلمة الأحمر، عن أشعث بن طليق، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: بينا أنا أقرأ عليه، حتى بلغت ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩]، قال: «يجلسني على العرش».

قال الذهبي: هذا حديث منكر لا يفرح به، وسلمة هذا متروك الحديث، وأشعث لم يلحق ابن مسعود، وقال في موضع آخر: حديث واه، ترجمة محمد بن مصعب العابد رقم (٤٢٢) وما بعده.

وقال الألباني رحمه الله في «الضعيفة» رقم (٥١٦٦) (١١/ ٢٧١) ذكره الذهبي في «العلو» من طريقين عن أحمد بن يونس، عن سلمة الأحمر، عن أشعث بن طليق، عن عبدالله بن مسعود وذكر الحديث، وذكر كلام الذهبي السابق على الحديث.

قال الألباني رحمه الله بعد ذلك: قد وجدت له طريقًا أخرى موصولًا عن ابن مسعود مرفوعًا نحوه، ولا يصح أيضًا، وهو ما أخرجه الدارمي (٢/ ٣٢٥):

ثنا محمد بن الفضل، ثنا الصعق بن حزن، عن علي بن الحكم، عن عثمان بن عمير، عن أبي وائل، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: قيل له: ما المقام المحمود؟ قال: «ذاك يوم ينزل الله تعالى على كرسيه، يئط كما يئط الرحل الجديد من تضايقه به، وهو كسعة ما بين السماء والأرض، فيجاء بكم حفاة عراة غرلًا، فيكون أول من يكسى إبراهيم، يقول الله: اكسوا خليلي، فيؤتى بريطتين بيضاوين من رياط الجنة، ثم أُكسى على إثره، ثم أقوم عن يمين الله مقامًا يغبطني الأولون والآخرون».

قال الألباني رحمه الله: وهو منكر بهذا التمام.

وأخرجه أحمد أيضًا (١/ ٣٩٨): ثنا عارم بن الفضل، ثنا أبوسعيد، ثنا ابن زيد، ثنا علي بن الحكم البناني، عن عثمان، عن إبراهيم عن علقمة والأسود، عن ابن مسعود به نحوه، دون ذكر النزول والكرسي والأطيط والسعة.

قال الألباني رحمه الله: قلت ومع هذا الاختلاف في الإسناد والمتن، فمداره كما ترى على محمد بن الفضل ولقبه عارم، وهو ثقة من رجال الشيخين، لكنه اختلط، فمن الممكن أن يكون هذا الاختلاط منه، ويمكن أن يكون من عثمان بن عمير، فإنه مع ضعفه مختلط مدلس، قال الحافظ: ضعيف واختلط وكان يدلس ويغلو في التشيع، وقال ابن حبان: كان ممن اختلط حتى لا يدري ما يحدث به، ولا يجوز الاحتجاج بخبره.

وكذا ذكره الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٦١- ٣٦٢) وقال: رواه أحمد والبزار رقم (٣٤٧٨) «زوائد»، والطبراني في «الكبير» (١٠٠١٧) من طريق

عارم شيخ أحمد بهذا الإسناد، قال البزار: لا نعلمه يروى بهذا اللفظ من حديث علقمة، عن عبدالله من هذا الوجه، وقد روى الصعق بن حزن، عن علي بن الحكم، عن عثمان بن عمير، عن أبي وائل، عن عبدالله، وأحسب أن الصعق غلط في هذا الإسناد.

قال محقق مسند أحمد قلنا: من طريق الصعق بالإسناد المذكور، أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٠١٨)، والحاكم (٢/ ٣٦٤- ٣٦٥) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وعثمان بن عمير هو أبو اليقظان.

فتعقبه الذهبي رحمه الله بقوله: لا والله، فعثمان ضعّفه الدارقطني، والباقون ثقات، وضعّف عثمان بن عمير أحمد، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: ضعيف الحديث منكر، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقد تقدم لك كلام ابن حبان والحافظ ابن حجر فيه.

٢- حديث ابن عمر، ذكره ابن بطه في «الإبانة» برقم (٢٧٨) ص (٢٥٠) بدون إسناد، وقال: كذا روى نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩] قال: «يقعده على العرش».

وهذا الحديث قد ردَّه كثير من العلماء لعدم ثبوته، قال الإمام أحمد فيه: فأما قضية قعود نبينا على العرش لم يثبت في ذلك نص، بل في الباب حديث واه. «العلو» (٩٩)، انظر الحاشية على «الشرح» و «الإبانة» لابن بطة (٢٥٢). وقال الحافظ ابن صاعد كما نقله أبو يعلى: هذا حديث منكر موضوع لا أصل له، انظر حاشية «العلو» لعبدالله بن صالح البراك (١/ ٧١٧- ٧١٨).

تصريح الأئمة رحمهم الله بعدم ثبوت حديث مرفوع في قعود النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على عرش الله

لقد صرح عدد من أهل العلم بعدم ثبوت حديث في ذلك، منهم:

١- الأمام أحمد رحمه الله، نقل عنه الذهبي رحمه الله في «العلو» (٩٩) قال رحمه الله: فأما قضية قعود نبينا صلى الله عليه وسلم على العرش، فلم يثبت في ذلك نص، بل في الباب حديثٌ واهٍ.

٢- أبوبكر الباغندي رحمه الله، ذكر أبويعلى بسنده إلى ابن مسعود في تفسير هذه الآية، قال أبويعلى: عن أبي بكر النجاد، وسألت أبابكر الباغندي فقال: كل هذه الأحاديث باطلة، ليست بمحفوظة، غير حديث مجاهد، وسيأتي الكلام على أثر مجاهد إن شاء الله.

ثم ذكر جملة من العلماء ممن ضعف الأحاديث، وقال: وكلهم كتب بيده أن هذه الأحاديث لا أصل لها، ونقل عن ابن خزيمة من روى عن ابن مسعود وعبدالله بن عمر، فقد روى عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الكذب والأباطيل. «التوحيد» (٢٧١)، انظرْ حاشية كتاب «العلو» لعبدالله بن صالح البراك.

٣- شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، قال في «درء التعارض» (٥/ ٢٣٧): وأوردها بعض الناس مرفوعة، كحديث قعود النبي صلى الله عليه وسلم على العرش، ورواها بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة، وهي كلها موضوعة.

الأدلة الموقوفة

واستدلوا أيضًا بأدلة موقوفة على الصحابة رضي الله عنهم، وهي:

١- ما جاء عن عبدالله بن سلام، ذكره الذهبي رحمه الله في «العلو» برقم (٤٢٥) عن المروزي قال: قال أبوداود السجستاني: ثنا ابن أبي صفوان الثقفي، ثنا يحيى بن كثير، نا سلم بن جعفر -وكان ثقة-، نا الجريري، نا سيف السدوسي، عن عبدالله بن سلام قال: إذا كان يوم القيامة جيء بنبيكم صلى الله عليه وسلم حتى يجلسه بين يدي الله على كرسيه.

أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ١٤٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» حديث رقم (٧٨٦) (٣٦٥) من طريق يحيى بن كثير، عن الجريري، عن سيف السدوسي، عن عبدالله بن سلام.

وقال الشيخ الألباني: قال الذهبي: وهذا موقوف ولا يثبت إسناده، وإنما هذا شيء قاله مجاهد، وفي سنده سيف السدوسي وهو مجهول.

٢- ما جاء عن ابن عباس، ذكره الذهبي في «العلو» برقم (٣٢٩) أخبرنا الحسين بن علي، أنا جعفر، أنا السِّلفي، أنا علي بن بيان، أنا بشرى الفاتني، أنا عمر بن سبنك القاضي، ثنا الحر بن محمد بن إشكاب، ثنا عمر بن مدرك الرازي، ثنا مكي بن إبراهيم، عن جويبر، عن الضحاك، عن ابن عباس في قوله ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩]، قال: يقعده على عرشه.

قال الذهبي: إسناده ساقط، وعمر هذا الرازي متروك، وفيه جويبر.اهـ وهو متروك، وهذا مشهور من قول مجاهد، ويروى مرفوعًا، وهو باطل.

وقد أخرجه الخلال في «السنة» من طريق محمد بن بشر، عن محمد بن عقبة الشيباني وأحمد بن الفرج الطائي، قالا: ثنا عبادة بن روق، قال: سمعت أبي يحدث عن الضحاك، عن ابن عباس، فذكره، وإسناده ضعيف، فيه محمد بن بشر بن شريك، قال الذهبي: ما هو بعمدة. «الميزان» (٣/ ٣٩١).

وروى الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٦١-٦٢) حديث رقم (١٢٤٧٤) بسنده إلى عبدالله بن لهيعة، عن عطاء بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩]، قال: يجلسه فيما بينه وبين جبريل، ويشفع لأمته فذلك المقام المحمود.

وفي سنده ابن لهيعة، وهو سيئ الحفظ، ولم يتابع، وضعفه الهيثمي بابن لهيعة، وكذا عطاء بن دينار، قيل: لم يسمع من سعيد بن جبير. انظر «مجمع الزوائد» (٧/ ٥١).

* * *

الأدلة المقطوعة (الآثار)

واستدلوا أيضًا بأثر عن مجاهد، وهو ما ذكره الذهبي في «العلو» برقم (٤٢٤) (٢/ ١٠٨٥) وقد حدثنا هارون بن معروف، نا محمد بن فضيل، عن الليث، عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩]، قال: يقعده على العرش.

أخرج أثر مجاهد الخلال في «السنة»، في مواضع منها: (٢١٣، ٢١٩، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» كتاب الفضائل (١/ ٤٣٦) رقم الحديث (١١٦٩٨)، وابن جرير في «تفسيره» (١٥/ ٢٩٧)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٧/ ١٥٨)، والآجري في «الشريعة» (٤/ ٦١٤-٦١٥) برقم (١١٠١ و١١٠٢٠ و١١٠٥٠)، وابن القيم في «اجتماع الجيوش» (٢٩٤) وغيرهم أخرجوه من طريق الليث بن أبي سليم، عن مجاهد، والليث ضعيف، والمتن غريب.



حكم الأئمة على هذا الأثر

قال الإمام الذهبي رحمه الله في «العلو» (٤٤٦): أثر مجاهد منكر.

قال الشيخ الألباني: ومما يدل على ذلك أنه ثبت في الصحاح أن المقام المحمود هو الشفاعة العامة، الخاصة بنبينا صلى الله عليه وسلم. وقول مجاهد لم يصح، وإن صح فهو من رأيه واجتهاده، والعقائد لا تثبت بمثل هذا.

وقال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٧/ ١٥٨): إن مجاهدًا وإن كان أحد الأئمة بتأويل القرآن، حتى قيل: إذا جاءك التأويل عن مجاهد فحسبك به، إلا أن له قولين مهجورين عند أهل العلم، أحدهما: تأويله المقام المحمود بالإجلاس، والثاني: تأويله ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ بانتظار الثواب.

وقال القاضي عياض في كتاب «الإيمان» (٢/ ٢٤١): وقد روى عن مجاهد في ذلك قولاً منكرًا لا يصح، ولو صح لكان له تأويل على غير ظاهره.

قال أبو أنس وفقه الله: ولو صح لم يؤول فهو أثر تابعي، وأمور العقيدة لا بد فيه من نص من كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كما قال الشيخ الألباني: وخلاصة القول: إن قول مجاهد هذا وإن صح عنه، فلا يجوز أن يتخذ دينًا وعقيدةً ما دام أنه ليس له شاهد من الكتاب والسنة. «مختصر العلو» (٢١).

ومما استدلوا به أيضًا ما أخرجه الخلال في «السنة» بسنده إلى عبدالله بن أحمد ابن حنبل قال: سمعت ابن فضيل، عن الليث، عن مجاهد ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩] عن أبي معمر، عن أخيه، عن ابن فضيل، قال: فذاكرته

أبي، فقال: ما وقع لي بعلو، وجعل كأنه يتلهف، يعني إذا لم يقع إليه بعلو.

إسناده ضعيف فيه أخو أبي معمر، لم أجد له ترجمة، ويدل على ذلك أن الإمام أحمد لم يروه، ولم يصححه، ما ذكره الذهبي عنه أما قضية قعود نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم على العرش، فلم يثبت في ذلك نص، بل في الباب حديث واهٍ.

ومما استدلوا به أيضًا ما أخرجه الخلال في «السنة» بسنده إلى غالب بن عبيدالله العقيلي، قال: حدثني المكيون، ذكر منهم عطاء وعمرو بن دينار، «أن الله عز وجل يغضب يوم القيامة غضبًا لم يغضب مثله، فيقوم نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيثني على الله بما هو أهله، قال: فيقول الله عز وجل: ادنه، قال: ثم يغضب، فيقوم نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم فيثني على الله بما أهله، فيقول له: ادنه، فلا يزال يقول له: ادنه، حتى يقعده على العرش، قال: وجبريل عليه السلام قائم، فيقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: إن هذا -يعني جبريل- جاءني برسالتك، فيقول الله تبارك وتعالى: صدق».

إسناده لا يصح، في سنده غالب بن عبيدالله العقيلي، قال فيه ابن معين: ليس بثقة، وقال الدارقطني وغيره: متروك. انظر «لسان الميزان» (٣/ ٣٣١).

واستدلوا أيضًا برؤيا منامية، وهي: ما ساقه الخلال رحمه الله بسنده إلى عبدالله بن إسماعيل قال: رأيت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في النوم، فقال لي: هذا الترمذي، أنا جالس له ينكر فضيلتي. «البسنة» (١-٣/ ٢٢١)، وإسنادها ضعيف، في سندها عبدالله بن إسماعيل، لم أجد له ترجمة، ولو صح فهو رؤيا منامية، والرؤيا المنامية لا يثبت بها حكم شرعي.

وساق الخلال بسنده إلى محمد بن السراج قال: رأيت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأبابكر عن يمينه وعمر عن يساره، رضي الله عنهما، فتقدمت إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقمت عن يساره فقلت: يا رسول الله، إني أريد أن أقول شيئًا، فأقبل عليَّ، فقال: قل، فقلت: إن الترمذي يقول: إن الله عز وجل لا يقعدك معه على العرش، فكيف تقول يا رسول الله؟ فأقبل عليّ شبه المغضب وهو يشير بيده اليمنى عاقدًا بها أربعين، وهو يقول: بلى والله، بلى والله، يقعدني معه على العرش، والله يقعدني معه على العرش، بلى والله يقعدني معه على العرش ثم انتبهت.

حال هذه القصة: في إسنادها محمد بن علي السراج، لم أجد له ترجمة، ولو صحت فهي رؤيا منامية، وكما سبق أنه لا يثبت بها حكم شرعي أو أمر عقدي. انظر «السنة» للخلال (١-٣/ ٢٢١).

ولقد صح القول عن جماعة من الأئمة بأثر مجاهد، منهم:

١- أبو داود، قال رحمه الله: من أنكر هذا فهو عندنا متهم، وقال: ما زال الناس يتحدثون بهذا يريدون مغايظة الجهمية، وذلك أن الجهمية ينكرون أن على العرش شيئًا. «السنة للخلال» (١-٣).

بيان مراد أبي داود: فانظر رعاك الله، لماذا قال مَن قال مِن العلماء: إن من رد أثر مجاهد فإنه جهمي، وذلك أنها حصلت فتنة بين أهل السنة والجماعة وبين الجهمية، فكانت الجهمية تنكر كل أثر فيه علو الله، فاشتد إنكار أهل السنة والجماعة على من أنكر أثرًا يدل على علو الله، وجعلوا ذلك من سمات الجهمية؛ لأن الجهمية تنكر علو الله على عرشه، ويقولون: ليس على العرش

شيء، ويفسرون العرش بالعظمة، فكان إنكار أهل السنة عليهم على ما يترتب عليه أثر مجاهد، وهو علو الله على عرشه.

وأما من رد أثر مجاهد من أهل السنة والجماعة، فهم يثبتون علو الله على عرشه سبحانه، ويردون أثر مجاهد لأنه لم يصح كما تقدم بيان ذلك، ولو صح فهو أثر تابعي، وأمور العقيدة لابد فيها من دليل من كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم؛ لأن هذا من أمور الغيب.

ومن أمعن النظر في كلام أبي داود عرف أن مراده ما قلناه، ويتضح ذلك بتعليله عندما قال: وذلك أن الجهمية ينكرون أن على العرش شيئا ، ومستند أبي داود أثر مجاهد، وأثر مجاهد ضعيف كما تقدم، فإذا بطل الدليل بطل الاستدلال.

٢- أبو بكر بن أبي طالب، قال رحمه الله: من رد -أي أثر مجاهد- فقد رد على الله عز وجل، ومن كذَّب بفضيلة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقد كفر بالله العظيم. «السنة» للخلال (١-٣/).

استند رحمه الله إلى أثر مجاهد، وأثر مجاهد تقدم الكلام عليه، ونقول: لا شك ولا ريب أن من كذب بما صح من فضائله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كفر، ما لم يكن متأولاً أو معذورًا؛ لأن في إنكاره لذلك انتقاصًا لشخصية النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومن انتقص النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقتل حدًّا بإجماع الفقهاء، وأما أثر مجاهد لم يصح، فكيف يحكم بهذا الحكم على من رد أثرًا لم يصح، بل الصحيح خلافه، وهو قول الجمهور كما تقدم.

٣- أحمد بن أصرم المزني، قال رحمه الله: من رد هذا -أي أثر مجاهد- فهو متهم على الله ورسوله، وهو عندنا كافر، وزعم أن من قال بهذا فهو ثنوي، فقد زعم أن

العلماء والتابعين ثنوية، ومن قال بهذا فهو زنديق يقتل. «السنة»(١-٣/).

واستدل رحمه الله بأثر مجاهد، وكما تقدم أن أثر مجاهد ضعيف لم يصح، وكل الروايات ضعيفة، فهو مروي عن الليث وعطاء بن السائب وأبي يحيى القتات وجابر بن يزيد.

قال الشيخ الألباني: فالأولان مختلطان، والآخران ضعيفان، بل الأخير متروك متهم. انظر «العلو» (١٢٥)، و «مختصره» (١٧)، فكيف يتهم من ردَّ ما لم يصح مخرجه.

وكما هو معلوم لنا بارك الله فيك، أن أمور الغيب والاعتقاد لابد فيها من دليل من الكتاب والسنة، وأما أثر مجاهد فهو ضعيف، ولو صح لكان قول تابعي فيكون مرسلًا، وآثار التابعين لا يُؤخذ بها مستقلًّا في أمور الغيب، والله المستعان.

ثم اعلم وفقنا الله وإياك، أن الحديث الضعيف لا يعمل به في الترغيب والترهيب والفضائل على القول الصحيح، فما بالك في أصول الدين وأمور الغيب فإنه لا يعمل به بالاتفاق، هذا إذا كان حديثًا فما بالك بأثر تابعي وليس بحديث، ومع هذا لم يصح.

إذا تبين هذا فكيف يتهم من رد أثرًا لم يصح بهذا الاتهام، ويحكم عليه بهذا الحكم، ولكن سبب حكم الأئمة رحمهم الله بهذا الحكم على ما تقدم بيانه عند كلام أبي داود رحمه الله.

٤- وجاء أيضًا القول بهذا القول عن أبي بكر بن حماد وأبي جعفر الدقيقي وعباس الدوري وإسحاق بن راهويه وعبدالوهاب الوراق وإبراهيم الأصبهاني

وإبراهيم الحربي وهارون بن معروف وغيرهم.

ومستند هؤلاء الأئمة رحمهم الله أثر مجاهد، وأثر مجاهد لم يصح، وهو أثر تابعي، فإذا بطل الدليل بطل الاستدلال، وكما هو معلوم أن أمور العقيدة وأمور الغيب لابد فيها من دليل من كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

واعلم حفظك الله، إنما اشتد إنكار هؤلاء الأئمة على من رد أثر مجاهد لسبب تقدم بيانه عند كلام أبي داود رحمه الله، ومزيدًا لذلك أن في زمن هؤلاء الأئمة كان للجهمية صولة وجولة، وكانوا ينكرون كل حديث أو أثر يذكر فيه استواء الله على عرشه، بل كانوا ينكرون العرش نفسه، ويفسرونه بالعظمة كما ذكر ذلك أبو داود رحمه الله، بل كان يتمنى بعضهم أن يحك بظفره بعض الآيات من المصحف التي فيها ما يخالف عقيدتهم.

إذا تبين لك هذا فاعلم أن مراد العلماء بقولهم جهمي: أي أنه صار من علاماتهم إنكار مثل هذا، ولا يمكن أن يتنزل كلامهم هذا على جمهور أهل العلم، الذين فسروا المقام المحمود بالشفاعة العظمى؛ لأن عندهم أدلة واضحة صحيحة صريحة، وهو القول الذي لا ينبغي أن يقال غيره، وأما ردهم لأثر مجاهد وذلك لعدم صحته.

وأما كونها فضيلة للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فنحن نؤمن بفضائله فيما صح فيه الدليل، وأما ما لم يصح فلن يتخذ دينًا وعقيدةً.

ولو سلمنا جدلاً أن هؤلاء الأئمة رحمهم الله أرادوا بكلامهم من رد أثر مجاهد مطلقًا، نقول: قولهم مرجوح، من وجوه منها:

١- أن هذا القول خلافًا لقول الجمهور، مع صحة أدلة الجمهور وضعف أدلتهم.

٢- أن مستند هؤلاء الأئمة بهذا القول وعمدتهم في ذلك، هو أثر مجاهد، وكما تقدم لك أن أثر مجاهد لم يصح، بل حكم عليه الذهبي أنه منكر، كما تقدم بيان ذلك، وإذا بطل الدليل بطل الاستدلال.

٣- أن أمور الغيب والاعتقاد لا تؤخذ بأقوال التابعين، فإن حكمه حكم المرسل، بل لابد فيها من دليل من الكتاب أو السنة.

وخلاصة ذلك أن نقول: هؤلاء الأئمة اجتهدوا فلم يصيبوا، وكل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والعبرة بالدليل، والحق أحق أن يتبع، فهو أحب إلينا من كل أحد، وما أحسن ما قاله الإمام ابن القيم في «مدارج السالكين» (٢/ ٢٧): شيخ الإسلام حبيب إلينا، والحق أحب إلينا منه، وكل من عدا المعصوم صلى الله عليه وعلى آله وسلم فمأخوذ من قوله ومتروك. نسب هذا القول إلى الإمام أحمد ونقل عنه أنه قال:«قد تلقاه العلماء بالقبول» وإلى الإمام الدارقطني، وأما ما نسب إلى الإمام أحمد فهو ما قاله المروزي رحمه الله: حدثني إبراهيم بن عرفة، سمعت أبا عُمير يقول: سمعت أحمد بن حنبل، وسئل عن أثر مجاهد بقعود محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم؟ فقال: قد تلقته العلماء بالقبول.

أخرجه القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويل»(٢/ ٤٨٠) برقم (٤٤٨)، وانظر «طبقات الحنابلة»، وهو لم يصح عن الإمام أحمد وفي سنده أبو عُمير لم أقف على ترجمته.

وجاء في «السنة» للخلال أنه قال: قال أبو بكر المروذي رحمه الله: سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تردّها الجهمية في الصفات ورؤية والإسراء وقصة العرش، فصححها أبوعبدالله، وقال: قد تلقاها الأئمة بالقبول، وتمر الأخبار كما جاءت.

والمقصود بقضية العرش الاستواء على العرش، فالجهمية ينكرون استواء الله على عرشه، ويؤولون الاستواء بالاستيلاء، وهذا فيه تأييد لما قلناه سابقًا، وليس المقصود أن يجلس النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على العرش لأن أحمد ينكر هذه القضية، كما ذكر ذلك الذهبي في «العلو» وقد تقدم لك ذلك.

وأمّا نسب إلى الإمام الدارقطني فهو:

حديث الشفاعة في أحمد ... إلى أحمد المصطفى سنده

فأما حديث بإقعاده ... على العرش فلا تجحده

أمروا الحديث على وجهه ... ولا تدخل فيه ما يفسده

ولا تنكروا أنه قاعدًا ... ولا تجحدوا أنه يقعده

فهذه النسبه إلى الدارقطني لم تصح.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في «الضعيفة» (٢/ ٢٥٦) رقم الحديث (٨٦٥): إن مما ينكر في هذا الباب ما رواه محمد الدَشتى في إثبات الحد (١٤٤/ ٢٠١)، من طريق أبي العز أحمد بن عبيد الله بن كادش، أنشد أبو طالب محمد بن علي الحربي: أنشدنا أبوالحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله وذكر الأبيات، ثم قال: فهذا إسناده لا يصح من أجل أبي العز هذا فقد أورده ابن العماد في وفيات سنة (٥٢٦) من «الشذرات» (٤/ ٧٨) وقال: قال عبد الوهاب الأنماطي: كان مخلطًا.

وقد قال بهذا القول بعض المتأخرين منهم .

١ - الآجري رحمه الله، قال في «الشريعة»: فمذهبنا والحمد لله، قبول ما رسمناه في هذه المسألة مما تقدم ذكرنا له، وقبول حديث مجاهد، وترك المعارضة والمناظرة في رده، والله الموفق لكل رشاد والمعين عليه، وقد حدثنا جماعة. «الشريعة» (٤/ ١٦١٣) تحقيق الدكتور عبدالله بن عمر بن سليمان.

٢- الخلال، وقد أسند عددًا من الطرق إلى أثر مجاهد، مدارها على الليث، وذكر رؤيا منامية، وانتصر لهذا المذهب كما في كتابه «السنة» (١-٣/ ٢٠٩).

٣- ابن بطة، قال رحمه الله: وأنه يأتي يوم القيامة، وهو أشرف الأنبياء صلى الله عليه وعلى آله وسلم مقامًا، وأعلاهم مكانًا، وأقربهم إلى الله عز وجل، وأحبهم إليه، فيشفع ويسأل فيعطى، ويجلس مع ربه على العرش، وليس هذا لأحدٍ غيره. «الشرح والإبانة» (٢٥١).

سبب قولهم بهذا القول:

لقد اتضح لنا أن هناك أمورًا ساعدتهم على القول بهذا، وهي:

أولاً: أثر مجاهد.

ثانيًا: حديث ابن عمر، وعبدالله بن سلام، وكما تقدم لك رعاك الله، أنه لم يصح نسبة هذه الفضيلة إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بسند صحيح، وقول مجاهد لم يصح، وإن صح عنه فهو من رأيه واجتهاده، والعقائد لا تثبت بمثل هذا.

ثالثًا: لكثرة القائلين بإثبات هذه الفضيلة للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من المحدثين والفقهاء، وقد تقدم ذكر بعضهم.

رابعًا: لكثرة القائلين بإثبات هذه الفضيلة للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم والمدافعين عنها، قد جعلها تفشو وتنتشر بين العامة والرعاع، حتى صارت عند هؤلاء شعارًا يمتحنون به العلماء.

خامسًا: تبني كثير من علماء الحنابلة لها، وابن بطة وغيره ليس إلا رجلاً حنبليًّا، فكيف لا يقول بها وقد سبقه إلى ذلك الكثير من شيوخ مذهبه، كالنجاد وابن أبي داود وغيرهم.

سادسًا: ومما ساعد على انتشارها كونها فضيلة للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والنفوس تميل إلى قبول فضائله.

ومهما يكن من أمر، فهناك أقوال أخرى في تفسير المقام المحمود أرجح من هذا، وذلك أنه لم يثبت حديث ولا أثر في ذلك، والعبرة بما صح فيه الدليل. «حاشية الشرح والإبانة» (٢٥١).



موقف العلماء من أثر مجاهد

هذا الأثر ضعيف كما تقدم بيانه، وقد أبطله بعض أهل العلم كالواحدى، وعلى فرض نسبته إلى مجاهد فللعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:

١- إنكار هذا القول عن مجاهد، وهو قول كثير من أهل العلم كما يُفهم من كلام ابن عبد البر، وسيأتي ذكره إن شاء الله.

٢- تأويله وحمله على ما في قول عبدالله بن سلام المتقدم، وهو قول الحافظ، قال: يحتمل أن الإضافة إضافة تشريف. «تفسير الطبري» (١٥/ ١٤٨)، «فتح الباري» (١١/ ٤٢٧).

٣- إثباته على ظاهره بكيفية لا نعلمها، وهو قول الطبري وابن عطية.

قلت: والقائل الدكتور الحسين بن محمد شواط، وهذا القول جار على قواعد السلف، غير أنه يعكر عليه وعلى سابقه ضعف سند هذا الأثر، وبخاصة قد روي عن مجاهد قول آخر يوافق قول الجمهور في المقام المحمود، وهو الشفاعة.

أخرجه الطبري (١٥/ ١٤٤) بإسنادين أحسن حالاً من إسناد هذا القول المختلف فيه، ثم إن القول الآخر ثابت بأسانيد صحيحة عن كثير من الصحابة، وهو قول الجماهير، فلا يقوى هذا على معارضته. انظر حاشية «الإيمان» للقاضي عياض (٢/ ٢٤١).

* * *

موقف شيخ الإسلام

قال شيخ الإسلام رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٧٤): إذا تبين هذا فقد حدث العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون أن محمدًا رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسه ربه على العرش معه، روى ذلك محمد بن فضيل، عن الليث، عن مجاهد، في تفسير ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩]، وذكر ذلك من وجوه أخر مرفوعة وغير مرفوعة.

وقال ابن جرير: وهذا ليس مناقضًا لما استفاضت به الأحاديث من أن المقام المحمود هو الشفاعة باتفاق الأئمة من جميع من ينتحل الإسلام ويدعيه، لا يقول: إن إجلاسه على العرش منكر، إنما أنكره بعض الجهمية، ولا ذكره بتفسير الآية منكر، وإذا ثبت فضل فاضلنا على فضلهم ثبت فضل النوع على النوع، أعني صالحنا عليهم. اهـ

وهاك بيان كلام شيخ الإسلام في نقاط، منها:

١- أن شيخ الإسلام رحمه الله استدل بأثر مجاهد كما تقدم في كلامه، وأثر مجاهد تقدم لك بيان حاله، وأنه ضعيف.

٢- ذكر في خلال كلامه أنه قد رويت أحاديث مرفوعة وغير مرفوعة، فأما الأحاديث المرفوعة فلم تصح، بل حكم عليها هو«أي» شيخ الإسلام بالوضع، كما في كتابه «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٣٧)، فقال: وأوردها بعض الناس مرفوعًا، كحديث قعود النبي صلى الله عليه وسلم على العرش، ورواها بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة وهي كلها موضوعة.

٣- وأما قوله: قال ابن جرير رحمه الله: (ليس فيه مناقضة)، فنقول: نعم ليس فيه مناقضة، لكن هل صح الدليل في هذا أم لم يصح؛ لأنه كما هو معلوم من عقيدة أهل السنة والجماعة أننا لا ننفي شيئًا ولا نثبت شيئًا في مسائل العقيدة وأمور الغيب إلا بدليل من الكتاب والسنة، ومعلوم أنه لم يصح في هذا القول دليل، وقد تقدم بيان ذلك.

٤- قول ابن جرير رحمه الله: (وإجلاس النبي صلى الله عليه وسلم على العرش، ليس منكر)، نقول: نعم ليس منكر، ولكن العبرة بصحة الدليل ولم يصح في ذلك دليل، وعمدتهم الذي اعتمدوه في ذلك هو أثر مجاهد، وأثر مجاهد لم يصح، وإن صح فهو أثر تابعي.

وهنا تنبيهان:

التنبيه الأول: مراد ابن جرير رحمه الله عند قوله: باتفاق الأئمة، مراده اتفاقهم بتفسير المقام المحمود بالشفاعة، كما هو واضح جلي ليس عليه غبار من كلامه رحمه الله.

التنبيه الثاني: لا يفهم من كلام شيخ الإسلام نقل الإجماع، وهذا أمر واضح جلي، وأوضح منه ما قاله رحمه الله في «رده على البكري» (٢/ ٦٣٣)، قال: ويقال ولو قدِّر أنه وصف كمال فليس كل من نفى وصفًا من أوصاف الكمال يكون كافرًا، إذا كان متأولاً في ذلك، دع من نفى وصفًا من صفات كمال الرسول على سبيل التأويل.

وقد قال طوائف من السلف والخلف: إنه يقعده معه على العرش، وأنكر

ذلك آخرون، بل صرح شيخ الإسلام بأن أدلة أصحاب هذا القول موضوعة، ثم بيّن أن ما لم يثبت عن رسول الله لا يدخل في هذا الباب، سواء احتيج إلى تأويل أم لم يحتاج.

فقال رحمه الله في «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٣٧): وفيها أشياء عن بعض السلف أوردها بعض الناس مرفوعة، كحديث قعود النبي صلى الله عليه وسلم على العرش، ورواها بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة وهي كلها موضوعة، وإنما الثابت أنه عن مجاهد وغيره من السلف.

وكان سلف الأئمة يروونه ولا ينكرونه، ويتلقونه بالقبول.

وقد تقدم لك رعاك الله بيان ضعف أثر مجاهد وإنكار الأئمة لهذا الأثر.

ثم قال شيخ الإسلام في آخر كلامه: والمقصود هنا أن ما لم يكن ثابتًا عن الرسول لا نحتاج أن ندخله في هذا الباب، سواء احتيج إلى تأويل أو لم يحتاج. اهـ

وأثر مجاهد لم يثبت كما تقدم بيان ذلك، وما لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحتاج أن ندخله في هذا الباب.



نقل الأئمة على وجود الخلاف في ذلك

١- ابن جرير، نقل الخلاف في «تفسيره» (١٥/ ١٤٤) وذكر الأقوال، ورجح الشفاعة كما تقدم (ص١٤).

٢- ابن كثير، نقل الخلاف رحمه الله في ذلك كما في «البداية» (١١/ ١٦٢) قال رحمه الله: وقد وقعت فتنة في بغداد بين أبي بكر المروذي وبين طائفة من العامة، اختلفوا في تفسير ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩].

٣- القرطبي، نقل رحمه الله الخلاف كما في «تفسيره» (١٠/ ٣١١) وذكر الأقوال، وقال: القول الثالث ماحكاه الطبري عن فرقة، منها مجاهد.

٤- الشوكاني، نقل رحمه الله الخلاف في ذلك كما في «فتح القدير» (٢/ ٢٨٧) وذكر أربعة أقوال.

٥- السفاريني، نقل رحمه الله الخلاف في ذلك كما في «السفارينية» (٢/ ٢٧٨)، وذكر الأقوال.

٦- ابن عطية، قال رحمه الله في «تفسيره» (٩/ ١٦٩-١٧٢) قال: وحكى الطبري عن فرقة، منهم مجاهد.

٧- أبوحيان، قال رحمه الله في «تفسيره» (٧/ ١٠٠-١٠١): خامسًا ما قاله فرقة، منها مجاهد.

فهذه نماذج يسيرة، ومختصره توضيحًا وتبيينًا ليزول الإشكال إن حصل، وليس في الأمر أدنى إشكال، بل الأمر واضح جلي ليس فيه لبس، والله المستعان.

تنبيه:

اعلم رعاك الله، أن جمهور أهل العلم على خلاف هذا القول، فقد رد جمهور أهل العلم أثر مجاهد الذي هو عمدة عند أصحاب هذا القول، بل ذكر الواحدي أن العلماء أجمعوا على خلافه، وفي نقل الإجماع نظر بل هو قول الجمهور، كما ذكر ذلك الحافظ في «الفتح» (١١/ ٥١٩)، بل نقل أبو المظفر السمعاني في«تفسيره»(٣/ ٢٦٩)، إجماع المفسرين على تفسير المقام المحمود بالشفاعة.



رد الأئمة رحمهم الله على هذا القول

اعلم علمني الله وإياك، أن جمهور أهل العلم ردّوا هذا القول، وممن رده:

١- ابن جرير، قال رحمه الله بعد أن ذكر بأن الشفاعة هي المقام المحمود، ثم ذكر هذا القول، أعني إقعاد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على العرش، قال في «تفسيره» (١٥/ ١٤٤-١٤٥): وأولى القولين في ذلك بالصواب ما صح به الخبر عن رسول الله صلى لله عليه وسلم، وذلك ما حدثنا أبوكريب، قال: حدثنا وكيع، عن داود بن يزيد، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩]، سئل عنها، قال: «الشفاعة».

ثم ذكر جملة من الأحاديث التي تدل على أن المقام المحمود هو الشفاعة.

٢- القرطبي، قال رحمه الله في «تفسيره» (١٠/ ٣١١): وفي ذلك حديث، وعضد الطبري جواز ذلك بشطط من القول، وهو لا يتخرج إلا على تلطف في المعنى، وفيه بعد ولا ينكر مع ذلك أن يروى والعلم يتأوله.

٣- الواحدي، قال رحمه الله بعد أن ذكر روايته عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: بأنه قول رذل موحش فظيع، لا يصح مثله عن ابن عباس، ونص الكتاب ينادي بفساده من وجوه، وسيأتي ذكر الوجوه إن شاء الله. انظر «البحر المحيط» لأبي حيان (٦/ ٧٣).

٤- وقال صاحب إيضاح الدليل، وبعد أن نقل كلام القرطبي قال: أقول إنما نقلت كلام القرطبي على طوله، فيما نقل عن مجاهد مع أنه مبني على أصل

باطل لا يصح، ويعارض الصحيح من الحديث، وقد بلغ التواتر المعنوي.. إلخ

٥- ابن عبد البر، قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٧/ ١٥٨): إن مجاهدًا وإن كان أحد الأئمة بتأويل القرآن، حتى قيل: إذا جاءك التأويل عن مجاهد فحسبك، إلا أن له قولين مهجورين عند أهل العلم، أحدهما: تأويل المقام المحمود بهذا الإجلاس، والثاني: تأويله ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ بانتظار الثواب.

وقال أيضا بعد ذكر قول مجاهد، وهذا قول مخالف للجماعة من الصحابة ومن بعدهم، فالذي عليه العلماء من تأويل هذه الآية أن المقام المحمود الشفاعة، ومثله القاضي عياض في «الشفاء» (١/ ٢٩٣)، وانظر شرح «الشفا» لعلي القاري (١/ ٤٦٣)

٦- ابن الجوزي قال رحمه الله: والأكثرون على أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة.

٧- الرازي، رحمه الله: وكان أشدهم إنكارًا على ما قاله مجاهد، انظر «الإبانة» مع تحقيق رضا (٢٥١).

٨- القاضي عياض، قال رحمه الله في «الإيمان» (٢/ ٢٤١): وقد روى عن مجاهد في ذلك قولاً منكرًا لا يصح، ولو صح لكان له تأويل على غير ظاهره، ويقرب بالتأويل من قول عبدالله بن سلام.

قال أبو أنس وفقه الله: أثر مجاهد لم يصح، ولو صح فهو أثر تابعي.

٩- ابن خزيمة، قال رحمه الله في كتاب «التوحيد» (٢/ ٧٢٤): باب ذكر البيان أن المقام الذي يشفع فيه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لأمته هو المقام المحمود، الذي وعده الله عز وجل في قوله ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩].

١٠- ابن كثير، قال رحمه الله في «البداية والنهاية» (١١/ ١٦٢): وفيها وقعت فتنة في بغداد بين أصحاب أبي بكر المروذي الحنبلي وبين طائفة من العامة، اختلفوا في تفسير قوله تعالى ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩] وبعد أن ذكر الخلاف قال رحمه الله: وقد ثبت في «صحيح البخاري» أن المراد بذلك مقام الشفاعة العظمى، وهي الشفاعة في فصل القضاء بين العباد، وهو المقام الذي يرغب إليه فيه الخلق كلهم حتى إبراهيم، ويغبطه به الأولون والآخرون.

١١- السفاريني، وبعد أن ذكر رحمه الله أن المقام المحمود هو الشفاعة، وذكر أدلة ذلك ثم قال (٢/ ٢٧٨): وقيل المراد بالمقام المحمود إجلاس النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على العرش، وفي هذه العبارة دليل على تضعيف هذا القول؛ لأنه ذكره بصيغة التمريض، وكما هو معلوم أن المصنف إذا ذكر في المسألة خلافًا وذكر قولاً، ثم ذكر الأقوال الأخرى بصيغة التمريض يشير بذلك إلى ترجيح القول الأول وتضعيف الأقوال الأخر.

١٢- الألباني، قال رحمه الله في «الضعيفة» (٢/ ٢٥٥): ما دام أنه أثر غير مرفوع، ولو افترض أنه مرفوع فهو في حكم المرسل الذي لا يحتج به في الفروع فضلاً عن الأصول، هذا على فرض صحته، فكيف ومداره على الضعفاء والمتروكين، وقد خالف الصحيح الثابت من أن المقام المحمود هو الشفاعة، بل قد خالف ما صح عن مجاهد نفسه أن المقام المحمود الشفاعة.

وقال رحمه الله: من العجائب التي يقف تجاهها حائرًا أن يفتي بعض العلماء المتقدمين، بأثر مجاهد هذا، كما ذكره «الذهبي» ص (١٠٠-١٠١، ١١٧-١١٨)

عن غير واحد منهم، بل غلا بعض المحدثين فقال: لو أن حالفًا حلف بالطلاق ثلاثًا أن الله يقعد محمدًا على العرش، واستفتاني لقلت له: صدقت وبررت.

قال الذهبي رحمه الله: فأبصر حفظك الله من الهوى، كيف آل الغلو بهذا المحدث إلى وجوب الأخذ بأثر منكر واليوم فيردون الأحاديث الصريحة في العلو، ثم قال الألباني رحمه الله: فعلم أن إقعاده صلى الله عليه وعلى آله وسلم على العرش ليس فيه إلا هذا الحديث الباطل.

ثم قال رحمه الله في «مختصر العلو» (١٨): وخلاصة هذا القول: إن قول مجاهد هذا وإن صح عنه لا يجوز أن يتخذ دينًا وعقيدة، ما دام أن ليس له شاهد من الكتاب والسنة.

ثم قال رحمه الله: فرحم الله امرأً آمن بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الصفات وغيرها، على الحقيقة اللائقة بالله تعالى، ولم يقبل في ذلك ما لم يصح عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فضلاً عن مثل هذا الأثر.

١٣- العثيمين، قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله لما سأل عن المقام المحمود: هل هو إجلاس النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على العرش؟ فأجاب بقوله: هذا إن صح الدليل فهو من المقام المحمود بلا شك. «شرح السفارينية» ص (٥٣).

فانظر حفظك الله إلى دقة كلام الشيخ العثيمين، وعلق صحة ذلك بصحة الدليل، وقد تقدم آنفًا تصريح الأئمة بعدم صحة حديثًا مرفوعًا عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فلهذا لا يكون من المقام المحمود.

الرد على هذا المذهب من وجوه منها

١- أن الأحاديث الواردة في تفسير المقام المحمود بأنه إقعاد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على العرش بجانب ربه سبحانه وتعالى غير صحيح، بل حكم عليه الأئمة بالوضع كما تقدم بيانه، وقد سبق أن الأمام أحمد والذهبي وغيرهما قد فندوا هذه الأحاديث، كما أن أصحاب الكتب المعتمدة في الحديث لم تذكر هذا الفضيلة.

٢- أن أثر مجاهد الذي استدلوا به مقطوع، والمقطوع من أقسام الضعيف. وأيضًا روي عن مجاهد: أنه فسر المقام المحمود بالشفاعة، ذكره ابن جرير بإسنادين أحسن حالاً من هذا الأثر.

٣- اختلاف الروايات في تحديد ذلك، ففي بعضها النص على أن الجلوس يكون على العرش، وفي بعضها النص على أن الجلوس يكون على الكرسي، وفي بعضها أن جلوس النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إنما يكون بين يدي الله سبحانه وتعالى وجبريل، وفي بعضها أن ذلك المقام يكون عن يمين العرش بدون ذكر الإقعاد بجانب الرب تعالى، وغير ذلك، انظر لذلك «الدر المنثور» للسيوطي (٣/ ١٩٧-١٩٨)، و «الشفاء» للقاضي عياض (٢/ ٢١٧)، و «فتح الباري» (١/ ٤٢٧).

٤- صح في الحديث أن المقام المحمود هو الشفاعة، وقد تقدمت الأدلة على ذلك في القول الأول، فكيف يترك ما صح ويلجأ إلى ما لم يصح ويجعل عمدة، وقد قال: إن المقام المحمود هو الشفاعة جُلّ التابعين منهم قتادة، فقد روى عنه الطبري أنه قال: وكان أهل العلم يرون أن المقام المحمود الذي قال

الله تبارك وتعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩] شفاعته يوم القيامة، انظر «التوحيد» لابن خزيمة (١١/ ١٢٥٢). ومنهم الحسن البصري، ومجاهد كما روى ذلك عنهما الطبري وذكره ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٤٢٦).

٥- ترجيح أئمة التفسير أن المراد بالمقام المحمود هو الشفاعة كما تقدم ذكره.

٦- أنه تعالى قال: ﴿مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾، ولم يقل: مقعدًا، والمقام موضع القيام لا موضع القعود.

٧- أن البعث ضد الإجلاس، يقال: بعث الله الميت إذا أقامه من قبره، وبعث البارك والقاعد فانبعث فتفسيره به تفسير للضد بالضد وهو فاسد.

٨- أنه إذا قيل: بعث السلطان فلانًا، يفهم منه أنه أرسله إلى قوم لإصلاح مهماتهم، ولا يفهم منه أنه أجلسه.

٩- أن القول بهذا إثبات فرع ليس له أصل يبنى عليه.

١٠- استدل بعضهم على إثبات هذا القول برؤيا منامية، رآها بعضهم في المنام، ورؤيا المنام لا يثبت بها حكم شرعي.

١١- هذا القول يتضمن نسبة القعود على العرش لله عز وجل، وهذا يستلزم نسبة الاستقرار عليه، وهذا مما لم يرد فلا يجوز اعتقاده ونسبته إلى الله تعالى. قاله الشيخ الألباني رحمه الله في «مختصر العلوم».

وخلاصة القول: أن قول مجاهد غير ثابت مرفوعًا وغير مقبول، إذا كان من قوله لمصادمة لما ثبت في السنة من بيان أن المقام المحمود هو الشفاعة، وتواترت الأدلة على ذلك، ومعلوم من عقيدتنا، أن هذه الأمور أي أمور الغيب والاعتقاد، لابد فيها من دليل من الكتاب والسنة.

وأما ما صح فيه الدليل عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من الأقوال التي قيل إنها من المقام المحمود، فتكون من المقام المحمود، وذلك لإمكان إرجاعها إلى الشفاعة، وما يكون معها من الأحوال.

قال ابن القيم في «البدائع» (٤/ ١٠٦): ومقاماته المحمودة في الموقف متعددة، كما دلت عليه الأحاديث، فكان في التنكير من الإطلاق والإشاعة ما ليس في التعريف، ويقصد بذلك كلمة ﴿مَقَامًا﴾ في الآية.

هذا ما يسر الله لنا جمعه وترتيبه في هذه المسأله العظيمة، ونسأله التوفيق والسداد وصلاح النية وحسن القول وسلامة القصد والثبات على النهج السلفي إلى المات، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

كتبها

أبو أنس عبد الإله بن محمد أحمد الضالعي

١/ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ

في دار الحديث بدماج - حرسها الله

الفهرس

الفهرس الموضوعي

* * *

كشف التلبيس والكذب

في

قول الصوفية لا يوجد شرك في جزيرة العرب

تأليف فضيلة الشيخ

أبي عبد الرحمن

يحيى بن علي الحجوري

دار عمر بن الخطاب

للنشر والتوزيع

شرح العقيدة الواسطية

لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

تأليف

محمد خليل هراس

حققه وعلق عليه

أبو العباس العدني

ياسين بن علي بن سالم الحوشبي

مدرس العقيدة بدار الحديث بدماج

دار عمر بن الخطاب

للنشر والتوزيع

مكتبة

الإمام الوادعي


مذكرة في
علوم
القرأن
معاني
الكواكب الدرية